

Distr.: General
30 April 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك، ٢٤-١ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم
المتحدة: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان
لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة

تقرير مرحلي عن المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين
لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على جميع
المستويات

تقرير الأمين العام**

* E/2002/100

** قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون التوضيح المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، التي قررت فيها الجمعية العامة أنه إذا قدم تقرير في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات فإنه ينبغي إيراد أسباب هذا التأخر في حاشية للوثيقة.

موجز

شهد الحوار بشأن المؤشرات تحسنا عاما. ونجح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع مسألة المؤشرات وقياس التقدم في جدول الأعمال. وأدى ذلك إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى معلومات جيدة من أجل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. وشارك المزيد من أصحاب المصلحة - المستخدمين فضلا عن منتجي المعلومات في حوار أوسع نطاقا على جميع الأصعدة، داخل الدول الأعضاء، وعلى صعيد الوكالات الدولية، وعلى الصعيد الحكومي الدولي. إلا أنه لا تزال هناك مشكلة تتعلق بصياغة مؤشرات جديدة انطلاقا من المناقشات الحالية بشأن السياسات العامة. وينبغي أن يشارك الخبراء الإحصائيون الوطنيون في وقت مبكر أكثر من العملية بهدف مراعاة قدرات البلدان على إنتاج المؤشرات الجديدة المقترحة.

وأسهم تقييم النوعية الفني لما يربو على ٢٨٠ مؤشرا الذي أجراه الخبراء الإحصائيون الوطنيون في إحراز تقدم نحو إنشاء مجموعة أولويات منظمة. وعلاوة على ذلك، أدى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وعملية متابعته إلى تركيز المناقشة على كيفية قياس التقدم المحرز في عملية التنمية. وهكذا، وفي حين بدأ الآن يتشكل ببطء توافق عام في الآراء بشأن قائمة محدودة من المؤشرات الإنمائية الأساسية، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة والترشيد نظرا لوجود قوائم مؤشرات متعددة بتداخل غير مكتمل. وتوصي اللجنة الإحصائية بعملية لمعالجة هذه المشكلة.

وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى بناء القدرة الإحصائية في الدول الأعضاء وأن تكثّف. وتمثل قدرة الدول الأعضاء على أن تنتج بانتظام بيانات وثيقة الصلة بالموضوع وموثوق بها عاملا حاسما في نجاح جميع المبادرات الإنمائية الرئيسية.

وتظل مشكلة التنسيق قائمة فيما يتعلق بجمع البيانات العالمية وإنتاج البيانات في منظومة الأمم المتحدة (وما يتجاوزها). وتظل الخدمات الإحصائية في الدول الأعضاء في أحيان كثيرة جدا مثقلة بالحجم الهائل للطلبات التي ترد من المنظمات الدولية من أجل الحصول على البيانات. وكثيرا ما يكون هناك افتقار للتنسيق الفعال بين الوكالات الدولية بشأن تصميم الاستبيانات وتقنيات التقييم والتجميع. واللجنة الإحصائية بصدد تحديد أشد المشاكل خطورة. بيد أن دور اللجنة، فيما عدا تحديد المشاكل، دور محدود، لأنها لا تتحكم مباشرة في أنشطة جمع البيانات وإنتاجها في الوكالات المتخصصة والهيئات الإنمائية الإقليمية.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٤
أولا - الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية وتعاون المانحين	٥-١١	٥
ثانيا - الموافقة على المؤشرات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة واستعراضها	١٢-١٣	٧
ثالثا - استعراض أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك	١٤-١٦	٨
رابعا - دور اللجنة الإحصائية كمركز تنسيق وتحديد مجموعة محدودة من المؤشرات	١٧-٢٤	٩
خامسا - المؤشرات المتعلقة بوسائل التنفيذ	٢٥-٢٨	١١
سادسا - دور الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق	٢٩-٣١	١٢

المرفق

توصيات فريق الخبراء المخصص من أصدقاء رئيس اللجنة بشأن المؤشرات	١٤
--	----

مقدمة

منظومة الأمم المتحدة وإدراكا لانشغال المجلس بشأن المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء فإن الجهود الرامية إلى تنفيذ القرارين تُبذل دائما بروح من تشجيع المشاورات المتكررة الواسعة النطاق. وقامت الشعبة الإحصائية بجهود للاتصال بالمكاتب الإحصائية الوطنية، حيث بعثت برسائل عامة إلى جميع تلك المكاتب، بهدف إطلاعها على العملية وإشراكها فيها. وكفل قيام اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠١ بتشكيل فريق الخبراء من "أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية" المعني بالمؤشرات (انظر الفرع رابعا أدناه) المشاركة الكاملة للخبراء الإحصائيين الوطنيين. وظلت الشعبة الإحصائية عن طريق القنوات الملائمة، مثل اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية (المغاة) واجتماعات أفرقة الخبراء، على اتصال وثيق بوكالات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة.

٣ - ويرد أدناه وصف النتائج التفصيلية لجهود التنفيذ، باستخدام هيكل قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠ بوصفه مبدأً تنظيمياً. ويرد في الفرع أولاً وصف التقدم المحرز في مجال "الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية الوطنية وتنسيق جهود المانحين" (الفقرتان ٣ و ٤ من القرار ٢٧/٢٠٠٠). ويتناول الفرع ثانياً مسألة "الموافقة على المؤشرات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة واستعراضها" (الفقرتان ٥ و ٦ من القرار ٢٧/٢٠٠٠). وتعرض في الفرع ثالثاً نتائج "استعراض أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك" (الفقرة ٧ من القرار ٢٧/٢٠٠٠). وبعد ذلك يتناول الفرع رابعاً مسألة "دور اللجنة الإحصائية بوصفها مركز تنسيق وتعيين مجموعة محدودة من المؤشرات" (الفقرتان ٨ و ٩ من القرار ٢٧/٢٠٠٠). ويعرض الفرع خامساً بعض الأعمال المنجزة بشأن "المؤشرات المتعلقة بوسائل التنفيذ" (الفقرة ١٠ من

١ - مراعاة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأهمية المؤشرات الأساسية والإحصاءات في صياغة السياسات الإنمائية الفعالة وفي رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف ذات الأولوية على السواء، ناقش المجلس باستفاضة في دورتيه الموضوعيتين لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ مسألة المؤشرات الأساسية والإحصاءات في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على جميع المستويات. وفي اجتماع استثنائي للمجلس عُقد يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ وكُرس على وجه الحصر للمؤشرات الأساسية، ناقش المجلس تقريراً تحليلياً عن المؤشرات (E/1999/11)، أعدته الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتعاون وثيق مع الخبراء الإحصائيين وخبراء السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي. وأدت مناقشات المجلس إلى اتخاذ القرارين ١٩٩٩/٥٥ و ٢٧/٢٠٠٠^(١). وطلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة ١٢ من قراره ٢٧/٢٠٠٠، إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ الجزء الثاني من القرار ١٩٩٩/٥٥، وعن تنفيذ القرار ٢٧/٢٠٠٠، لينظر فيه المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢. ويتناول هذا التقرير المواضيع الرئيسية الواردة في القرارين ويصف التقدم المحرز في شتى المجالات.

٢ - وتولت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة زمام القيادة في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المؤشرات الأساسية. وأعادت الشعبة تخصيص بعض مواردها لتشكيل قسم في مكتب المدير تتمثل مسؤوليته الرئيسية في العمل على تنفيذ القرارين والعمل المتعلق بالمسائل ذات الصلة مثل تحسين التعاون بين الوكالات والتعاون التقني في مجال الإحصاءات. ونظراً للوعي التام بالحاجة إلى إدماج المعرفة التقنية التي لا تتاح إلا في الوكالات المتخصصة في

لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة والترشييد نظرا لوجود قوائم مؤشرات متعددة بتداخل غير مكتمل. وتوصي اللجنة الإحصائية بالقيام بعملية لمعالجة هذه المشكلة؛

• وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى بناء القدرة الإحصائية في الدول الأعضاء وأن تكثف. وتُمثل قدرة الدول الأعضاء على أن تنتج بانتظام بيانات وثيقة الصلة بالموضوع وموثوق بها عاملا حاسما في نجاح جميع المبادرات الإنمائية الرئيسية؛

• وتظل مشكلة التنسيق قائمة فيما يتعلق بجمع البيانات العالمية وإنتاج البيانات في منظومة الأمم المتحدة (وما يتجاوزها). وتظل الخدمات الإحصائية في الدول الأعضاء في أحيان كثيرة جدا مثقلة بالحجم الهائل للطلبات التي ترد من المنظمات الدولية من أجل الحصول على البيانات. وكثيرا ما يكون هناك افتقار للتنسيق الفعال بين الوكالات الدولية بشأن تصميم الاستبيانات وتقنيات التقييم والتجميع. واللجنة الإحصائية بصدد تحديد أشد المشاكل خطورة. بيد أن دور اللجنة، فيما عدا تحديد المشاكل، دور محدود، لأنها لا تتحكم مباشرة في أنشطة جمع البيانات وإنتاجها في الوكالات المتخصصة والهيئات الإنمائية الإقليمية.

أولا - الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية وتعاون المانحين

٥ - أدرجت اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والثلاثين اللجنة الإحصائية المعقودة في عام ٢٠٠٢ في جدول أعمالها البند المتعلق ببناء القدرات الإحصائية^(٣). وناقشت اللجنة عناصر القدرة الإحصائية الوطنية والشروط اللازمة لبناء هذه القدرة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك نظرت اللجنة

القرار ٢٧/٢٠٠٠). ويوفر الفرع الأخير (سادسا) أمثلة عن كيفية اضطلاع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بنشاط "بدورها كمركز تنسيق" (الفقرة ١١ من القرار ٢٧/٢٠٠٠).

٤ - ويمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير على النحو التالي:

• شهد الحوار بشأن المؤشرات تحسنا عاما. ونجح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع مسألة المؤشرات وقياس التقدم في جدول الأعمال. وأدى ذلك إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى معلومات جيدة من أجل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. وشارك المزيد من أصحاب المصلحة - المستخدمين فضلا عن منتجي المعلومات في حوار أوسع نطاقا على جميع الأصعدة، داخل الدول الأعضاء، وعلى صعيد الوكالات الدولية، وعلى الصعيد الحكومي الدولي. إلا أنه لا تزال هناك مشكلة تتعلق بصياغة مؤشرات جديدة انطلاقا من المناقشات الحالية بشأن السياسات العامة. وينبغي أن يشارك الخبراء الإحصائيون الوطنيون في وقت مبكر أكثر من العملية بهدف مراعاة قدرات البلدان على إنتاج المؤشرات الجديدة المقترحة؛

• وأسهم تقييم النوعية الفني لما يربو على ٢٨٠ مؤشرا الذي أجراه الخبراء الإحصائيون الوطنيون، في إحراز تقدم نحو إنشاء مجموعة أولويات منظمة. وعلاوة على ذلك، أدى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢). وعملية متابعته إلى تركيز المناقشة على كيفية قياس التقدم المحرز في عملية التنمية. وهكذا، وفي حين بدأ الآن يتشكل ببطء توافق عام في الآراء بشأن قائمة محدودة من المؤشرات الإنمائية الأساسية،

التي تنظمها. وفي هذا السياق، أثبت حساب التنمية أنه مصدر تمويل قيم للبرامج على الصعيد الإقليمي، مما ييسر تبادل التجارب العملية والممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء. وتدعم الشعبة الإحصائية حالياً ثلاثة برامج إقليمية كبيرة في مناطق رابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الكاريبية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

٨ - وتقوم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أيضاً كجزء لا يتجزأ من مهمتها المعيارية والتحليلية، بإنتاج مواد تقنية واسعة النطاق في شكل كتيبات (مثل الكتيبات المعنية بالحاسبة القومية والتوصيات المتعلقة بالتعداد السكاني، وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، فإن "كتيب التنظيم الإحصائي"، الطبعة الثالثة، تشغيل وتنظيم وكالة إحصائية، الذي نُشر مؤخراً، (ST/ESA/STAT/SER.F/88)، تجاوز المواضيع الإحصائية والتقنية البحتة لمعالجة المسائل المؤسسية والإدارية. ووافقت اللجنة الإحصائية على برنامج التعاون التقني للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة ورحبت بوجه خاص بجهود الشعبة الرامية إلى تعزيز التنظيم والقيادة والإدارة في مجال الإحصاء.

٩ - وفي جهد لتعبئة الموارد وسعياً إلى بناء القدرات في مجال الإحصاء ولتشجيع التنسيق بين برامج بناء القدرات الإحصائية، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة وعدد من المانحين الثنائيين بإطلاق مبادرة باريس ٢١ (الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين). وتعرف مبادرة باريس ٢١ نفسها بأنها شراكة فريدة، على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، تشمل خبراء الإحصاء، ورأسمي السياسات والفنيين العاملين في مجال التنمية وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات، بما في ذلك المجتمع المدني. وأقيمت الشراكة بوصفها منتدى عالمياً وشبكة خالصة لتعزيز أنشطة بناء القدرات الإحصائية

في الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون التقني الذي يوفره المجتمع الدولي من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات. وقد ميّز تقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2002/18)، الذي كان معروضاً على اللجنة، ميز بين العناصر التالية في بناء القدرات الإحصائية الوطنية: السياق المؤسسي، والموارد المادية أو الرأسمالية، والموارد البشرية، وموارد المعرفة وموارد الإدارة (انظر الفقرة ٦ من التقرير). وأشار التقرير إلى أن المجال الذي يتوقع أن تكون الحاجة فيه للتعاون التقني أشد إلحاحاً وأن يكون التعاون فيه أكثر فعالية يتمثل في نقل الخبرة التقنية لتعزيز عنصر موارد المعرفة في القدرات الإحصائية^(٤).

٦ - وأكدت اللجنة الإحصائية أن جهود بناء القدرات الإحصائية وأنشطة التعاون التقني ذات الصلة ينبغي إدماجها في الإطار الوطني للسياسات الإنمائية. وشددت على الحاجة إلى بناء الطلب على الإحصاءات بغية تأمين موارد وطنية كافية لبناء القدرات الإحصائية والحفاظ عليها. ووافقت اللجنة على أنه لتحقيق هذا الهدف لا بد من مشاركة طائفة واسعة من الجهات المستخدمة، بما في ذلك صانعو قرارات السياسة العامة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات البحث، والجامعات، وعامة الجمهور. وأكدت اللجنة أيضاً أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والاستعراضات البارزة التي يقوم بها النظراء.

٧ - وواصلت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع وكالات التمويل والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، دعم البلدان في الجهود الرامية إلى بناء القدرة الإحصائية الوطنية. وعلى وجه الخصوص، يمثل التعاون التقني بالنسبة للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة جزءاً أساسياً من برنامج عملها العادي. وتوفر الشعبة الإحصائية مساعدة تقنية مباشرة على الصعيدين القطري والإقليمي عن طريق خدماتها الاستشارية وسلسلة حلقات العمل التدريبية

- تطبيق مبادئ الشراكة التي وضعتها باريس ٢١^(٦) والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة لأغراض التعاون التقني في مجال الإحصاءات.

وافقت اللجنة الإحصائية على أن مبادرة باريس ٢١ توفر إطاراً مفيداً يمكن فيه تناول العديد من المسائل التي أثّرت أعلاه.

١١ - وترمي باريس ٢١ إلى المساعدة في وضع أنظمة إحصائية ذات موارد كافية وجيدة الإدارة ومستدامة. ويتمثل أحد أهداف المبادرة على المدى القصير في تشجيع برامج بناء القدرات الإحصائية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان التي تقوم بوضع ورقات استراتيجية الحد من وطأة الفقر، التي تشمل بشكل فعلي جميع البلدان المؤهلة للحصول على التمويل بشروط ميسرة.

ثانياً - الموافقة على المؤشرات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة واستعراضها

١٢ - نظر فريق الخبراء من أصدقاء رئيس اللجنة المعني بالمؤشرات، المشار إليه أعلاه في مقدمة هذا التقرير والذي سيرد وصفه بمزيد من التفصيل في الفرع رابعاً أدناه، في مسألة استعراض المؤشرات والموافقة عليها خاصة في سياق المؤشرات الجديدة. واستناداً إلى الخبراء الوطنيين، ينبغي أن يبدأ العمل الرامي إلى وضع مؤشرات جديدة كجزء من الأعمال التحضيرية لعقد أي مؤتمر رئيسي أو مؤتمر قمة مقبل وينبغي أن يشارك فيه كل من الموظفين المعنيين بالسياسة العامة وخبراء الإحصاء من المنظمات الدولية والدول الأعضاء. وينبغي النظر إلى الاحتياج إلى مؤشرات جديدة في إطار السياق الأوسع للاحتياجات من المؤشرات في مجملها. وبذلك يتعين أن تضاف الاحتياجات الناشئة إلى الاحتياجات القائمة. وشدد الخبراء على ضرورة أن يجري

والتأثير عليها وتيسيرها واستخدام الإحصاءات استخداماً أفضل. وتسترشد الشراكة في أعمالها بالاجتماع السنوي للاتحاد وباللجنة التوجيهية لممثلي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والمناخين، والمنظمات الدولية. ويشترك في رئاسة الاتحاد عضو من مكتب اللجنة الإحصائية ورئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٥).

١٠ - وهدف باريس ٢١ هو الإسهام في الحد من الفقر بشكل فعال وتحسين الشفافية، والمساءلة، وفعالية الإدارة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث يهدف ذلك، في جملة أمور، إلى المساعدة على تحقيق أهداف مختلف مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمراتها الرئيسية. ويتحقق ذلك من خلال الدعوة، وتبادل المعلومات، والشراكة وذلك دعماً لما يلي:

- زيادة الدعم السياسي والتمويل والطلب على نظم المعلومات الإحصائية؛
- إدماج بناء القدرات الإحصائية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وذلك لتكون بمثابة أساس يُعتمد عليه في رسم السياسات والإدارة والرصد، بشكل فعال وقائم على الأدلة؛
- وضع استراتيجيات شاملة لتعزيز واستمرار القدرة على إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات والمعلومات الأخرى؛
- إقامة حوار أكثر فعالية بين المستخدمين والمنتجين، وتحسين التعاون بين جميع الشركاء الذين يقومون بالأنشطة الإحصائية ويساعدون فيها، وخاصة عن طريق الاعتراف بأدوار واحتياجات رسمي السياسات والمكاتب الإحصائية الوطنية؛

الأمم المتحدة للطفولة، بمشاركة صندوق الأغذية العالمي ، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد أتيحت هذه الورقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفها وثيقة معلومات أساسية في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١.

١٥ - وبين التحليل أن عملية اختيار مؤشرات خاصة بكل بلد تختلف كثيرا من بلد إلى آخر . وكان توفر البيانات في كثير من الاحيان عاملا في تحديد المؤشرات التي يجري اختيارها. وأبلغ معظم البلدان الـ ٣٦ التي ردت على الاستفسار الميداني بأنها بدأت عملية استشارة مع الحكومة - كانت عموما مع المكاتب الإحصائية الوطنية أو الوزارات التنفيذية الأخرى - في اختيار وتجميع المؤشرات المستخدمة في التقييم القطري المشترك. وتشير الورقة أيضا إلى صلات عملية التقييم القطري المشترك بصفة عامة وعملية تجميع المؤشرات بشكل خاص بأدوات التخطيط الوطني والتنمية الدولية مثل ورقات استراتيجية الحد من وطأة الفقر. وهي تبين أيضا أن اطر مؤشرات التقييم القطري المشترك تستخدم كأداة هامة لتحديد أوجه الضعف الإحصائية في نظم الدول الأعضاء ، ويشكل هذا الادراك الأساس للدعم البرنامجي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للقطاع الإحصائي في المستقبل: أفاد ١٨ من الأفرقة القطرية أنه نظرا لاكتشافها أن القدرة الوطنية على تجميع الاطر الشاملة لمؤشرات التقييم القطري المشترك مقيدة للغاية، فقد وضعت برامج أو مشاريع لتعزيز القدرة الإحصائية الوطنية أو توجد مخططات عملية للقيام بذلك داخل إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

١٦ - وتستنتج الورقة أن هناك حاجة إلى موارد إضافية وتعاون تقني من المانحين لتعزيز القدرات المؤسسية والطاقات البشرية للنظم الإحصائية الوطنية. وفي هذا السياق ستضع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة مواد تقنية لدعم الأفرقة القطرية فيما تبذله من جهود لإرساء قواعد

التوفيق بين وضع مؤشرات جديدة واحتياجات السياسات الوطنية من الإحصاءات وأن تراعى القدرة الإحصائية للبلدان على إنتاج هذه المؤشرات. وينبغي أن يشارك خبراء الإحصاء الوطنيون في تلك العملية. ونظرا لأهم أقرب للبيانات الأولية، فلهم رؤية خاصة للمميزات الفنية للمؤشرات، ومدى توفر أي مؤشر مقترح، والآثار المترتبة على جمع البيانات والموارد.

١٣ - ولترجمة هذه المبادئ العامة إلى آليات ملموسة، فإن فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس أوصى بضرورة أن يؤدي التخطيط المسبق لمؤتمرات القمة أو المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة إلى بدء عملية مشاورات واسعة النطاق تشمل كل من المسؤولين المعنيين بالسياسات العامة وخبراء الإحصاء داخل الوكالات الدولية، وخاصة الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وينبغي للشعبة الإحصائية أن تكفل استشارة خبراء الإحصاء الوطنيين خلال عملية وضع المؤشرات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الإقليمي. وينبغي أن تقدم المقترحات بالمؤشرات الجديدة إلى اللجنة الإحصائية التي تقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً - استعراض أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك

١٤ - استجابة إلى طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك، اضطلع فريق عمل مشترك بين الوكالات يضم متخصصين في المؤشرات، بدعم من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، بتحليل تفصيلي لاستخدام المؤشرات في التقييم القطري المشترك لـ ٣٦ بلداً (٧) وعرضت النتائج في ورقة قدمت إلى الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقاد جهود الفريق الاستاذ تيم هولت من المملكة المتحدة.

١٩ - وأجري التقييم الفني على ما يزيد على ٢٨٠ مؤشرا إحصائيا منبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة طوال العشر سنوات الماضية. وقد أنشئت سبعة أفرقة خبراء لتغطية المجالات العامة للسياسات (الاقتصاد/الفقر، والديمقراطية، والصحة، والبيئة/الطاقة والعمالة/اليد العاملة، والتعليم، ومسائل اجتماعية أخرى) التي تظهر في شكل مسؤوليات وزارية في معظم البلدان. وأسهم خبراء من ٣٤ بلدا عضوا في أعمال هذه الأفرقة الفرعية الموضوعية. وقدم أعضاء من مختلف الوكالات الدولية أيضا إسهامات قيمة للعملية. وجرى تقييم المؤشرات على أساس معايير فنية ومدى مناسبتها لأهداف السياسات. وأنشئ موقع شبكي على موقع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على شبكة الإنترنت يتضمن جميع المؤشرات وتقييماتها الفنية (<http://www.esa.un.org/unsd/indicatorfoc>).

٢٠ - وأعد فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس تقريراً تحليلياً واسع النطاق يتضمن توصيات دقيقة. وكان فريق الخبراء مهتما بشكل خاص باقتراح آليات لضمان زيادة مشاركة الدول الأعضاء في وضع واعتماد المؤشرات الإحصائية واستخدامها للأغراض العالمية والوطنية (E/CN/2002/26). وأيدت اللجنة الإحصائية نتائج فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس وأوصت بإحالة تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والنقرير التفصيلي متاح للمجلس كوثيقة معلومات أساسية. علاوة على ذلك، فإن الـ ٣١ توصية التي يتضمنها واردة كمرفق في هذا التقرير.

٢١ - وأعد فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس، استجابة للطلب المتعلق بوضع قائمة محدودة من مؤشرات المؤتمرات، إطاراً للمؤشرات يحتوي على ثلاثة مستويات من الأولوية.

بيانات إحصائية سليمة ومناسبة. وأخيراً تشدد الورقة أيضاً على أنه في ضوء التجارب العملية والأوليات الإنمائية الجديدة، فإنه سيتعين تغيير أطر المؤشرات على مر الزمن. وفي الواقع، اضطلعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤخرًا، بعد إتمام أكثر من ١٠٠ تقييم قطري مشترك، باستعراض أول إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك كما يرد في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك، من أجل مواءمة مؤشرات التقييم القطري المشترك مع إطار المؤشرات المقترح كما يرد في الدليل التفصيلي^(٩) لرصد تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

رابعاً - دور اللجنة الإحصائية كمركز تنسيق وتحديد مجموعة محدودة من المؤشرات

١٧ - دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الإحصائية (١٠) بوصفها هيئته الفنية المختصة إلى القيام بما يلي:

- توفير القيادة في ميدان مؤشرات المؤتمرات؛
- إجراء تحليل فني متعمق لمؤشرات المؤتمرات؛
- وضع توصيات بشأن إعداد قائمة محدودة من مؤشرات المؤتمرات؛
- وضع آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات التي تقترح في المستقبل وتقديمها في توصية إلى المجلس.

١٨ - ونتيجة لذلك، أنشأت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثانية والثلاثين فريق خبراء من أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية للقيام بمزيد من النظر في تلك المسائل. وكان من بين أعضاء فريق الخبراء هذا خبراء أخصائين وطنيون من الأردن وأستراليا وإيطاليا وبوتسوانا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفلسطين والمكسيك والمملكة

وتعمل باسم اللجنة فيما بين الاجتماعات بغية ضمان عدم حدوث تأخيرات لا لزوم لها.

٢٣ - وفي نفس الوقت الذي كان فيه فريق الخبراء يجري تقييمه الفني ويضع التسلسل الهرمي المقترح للمؤشرات، أدت عملية متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إلى صياغة دليل تفصيلي تضمن مقترحا بوضع مجموعة من المؤشرات لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر أيضا الفقرة ٣٠). وأبقت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة فريق الخبراء على اطلاع بهذه التطورات ووجهت بالخصوص نظر فريق الخبراء إلى مجموعة مؤشرات دعم الأهداف الإنمائية للألفية، حتى يمكن إدماجها في الاستعراض الفني للخبراء. وقام فريق الخبراء، بعد الاستعراض بإدماج معظم المؤشرات المقترحة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية ولكن ليس كلها في مستويات الأولوية ١-٣ التي وضعها. وبالنسبة للمؤشرات الستة التي لم تدرج في مستويات الأولوية ١-٣، كان لفريق الخبراء تحفظات فيما يتعلق بالوضوح المفاهيمي للمؤشرات أو فيما يتعلق بعدم كفاية تطورها المنهجي الحالي، مما يوضح في كثير من الأحيان الافتقار الخطير للبيانات بالنسبة لكثير من البلدان. وأعربت اللجنة الإحصائية في دورتها لعام ٢٠٠٢ عن قلقها لأن "وضع مجموعة مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية كانت عملية موازية بدون مشاركة كافية من البلدان ولم يجر تنسيقها مع الجهود الحالية التي تبذلها اللجنة لمتابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالمؤشرات. وفي هذا السياق فإن اللجنة "أعربت عن رأيها بأن هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة والترشيح للمؤشرات^(١).

٢٤ - وأخيرا حدد فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس مستوى القدرة الإحصائية اللازمة للبلدان لدعم الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالسياسات الوطنية والعالمية على أنها مسألة رئيسية. فبناء القدرة الإحصائية يتجاوز توفير الدعم

ويحتوي كل مستوى على نحو ٤٠ مؤشرا إحصائيا. وإضافة إلى ذلك، تحتوي فئة إضافية على المؤشرات التي قد تكون مفيدة لتحقيق فهم أكثر تفصيلا لأي مجال من مجالات السياسة العامة. والإطار مرتب لإظهار المجالات الرئيسية للسياسات المشار إليها أعلاه. إلا أن هناك مجالات إضافية رئيسية للسياسات تشمل فئات متعددة من هذا الترتيب وتتجاوز بشكل غمطي حدود مسؤوليات المصالح الحكومية الفردية في مجال السياسات في كثير من البلدان. وتشمل هذه المجالات المتعلقة بالسياسات الفقر والمسائل الجنسانية ورفاه الأطفال. وترد المؤشرات التي تغطي هذه القضايا في الإطار. وهناك أيضا مجالات فيها مؤشرات تحتاج إلى تحسين (منها مثلا المؤشرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) أو هي ببساطة لا وجود لها ويلزم وضعها (مثل المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان والإدارة العامة الرشيدة). وكانت هذه المهام تعتبر مفرطة الاتساع بدرجة لا تسمح بالاضطلاع بها في الوقت المتاح. ومع ذلك قدم فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس توصيات إلى اللجنة الإحصائية بإنشاء عمليات لإنجاز تلك المهام (انظر التوصيات الواردة في المرفق).

٢٢ - وسلم فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس بضرورة إبقاء الإطار قيد الاستعراض للسماح مثلاً بمزيد من التطوير استجابة للاحتياجات الناشئة فيما يتعلق بمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية المقبلة. فالترتيبات القائمة لوضع المؤشرات غير مرضية. ويقترح الفريق أن تقع مسؤولية تعهد إطار المؤشرات وتوسيع نطاق هذا الإطار ليراعي الاحتياجات الجديدة على عاتق اللجنة الإحصائية التي ستوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد المؤشرات الجديدة وموضعها في الإطار ذي التسلسل الهرمي. علاوة على ذلك، يوصي فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس اللجنة بإنشاء لجنة دائمة تضطلع بمسؤولية مسائل المؤشرات

بالمصادرات“ إلخ). ويورد التقرير تلك المؤشرات مع مصادر بيانات كل منها. وعلاوة على ذلك، يستعرض التقرير بأسلوب نقدي مؤشرات وسائل التنفيذ الواردة في الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أي المؤشرات المرتبطة بالغاية ٨ المعنونة ”إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية“.

٢٦ - ويمكن، لأسباب عملية، تصنيف المؤشرات المتعلقة بالتنفيذ على أساس ارتباطها بالتزامات البلدان المتقدمة النمو، أو ارتباطها بالتزامات البلدان النامية، وارتباطها بالتزامات كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، التزمت البلدان المتقدمة النمو بتعبئة موارد للحد من الفقر، والتخفيف من عبء الديون (بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون) وبناء القدرات. وتتصل التزامات البلدان النامية بتنفيذ برامج للتخفيف من وطأة الفقر واستحداث سياسات وإصلاحات تضمن الإدارة العامة الرشيدة. ويلاحظ التقرير أن توفر مؤشرات لرصد التزامات البلدان المتقدمة النمو أكثر مدعاة للرضا إلى حد ما من توفر المؤشرات المتصلة بالتزامات البلدان النامية في هذا الصدد. ويعود هذا إلى أن الالتزامات العالمية للبلدان المتقدمة النمو هي غالبا ذات طبيعة أقرب إلى الاقتصاد الكلي، في حين أن التزامات البلدان النامية برنامجية إلى حد ما وذات صلة بالميزانية. وإحصاءات الاقتصاد الكلي مطورة على نحو جيد مفاهيميا وعمليا، في حين أن مؤشرات توزيع الموارد العامة مثلا ضعيفة في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا.

٢٧ - وثمة استنتاج عام ثان وهو أنه على مستوى الغايات والأهداف المحددة فإن درجة تطوير المؤشرات متعاونة جدا. وثمة مجالات (من قبيل الموارد على الصعيد الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيف من عبء الدين الخارجي، والتجارة الدولية) تتاح فيها خبرات هامة، وتوجد مؤسسات قوية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي المجالات

المالي والتقني من المانحين الدوليين الذي يكون مركزا بشكل ضيق على إنتاج إحصائي محدد لرصد سياسة عامة عالمية محددة. وبناء على ذلك دعا فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمانحين الدوليين إلى الاعتراف بالحاجة إلى دعم وتنمية القدرة الإحصائية الأساسية في الدول الأعضاء، بما في ذلك الهيكل الأساسي الإحصائي، وأوصى بأن تعترف جميع أنشطة المانحين في مجال الإحصاء بالحاجة إلى معالجة الاحتياجات الإحصائية الوطنية والدولية. وكجزء من هذا الاعتراف، يوصي فريق الخبراء فضلا عن ذلك بأن يشجع المجلس والمنظمات الدولية والمانحون استخدام الإحصائيات لدعم وضع السياسات الوطنية بشكل فعال ودعم الإدارة العامة السليمة. وقد أيدت اللجنة الإحصائية هذه التوصيات.

خامسا - المؤشرات المتعلقة بوسائل التنفيذ

٢٥ - كلّفت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، سعيها منها إلى زيادة تطوير المؤشرات المتعلقة بوسائل التنفيذ، خبيرا في مجال الإحصاءات والتنمية بإجراء دراسة نظرية^(١٢). واستنادا إلى تحليل لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وللوثائق المتصلة بالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، (مونتيري، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢)، يحدد التقرير المكلف بإجرائه ١٧ فئة عامة لوسائل التنفيذ (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد على الصعيد الكلي، والتخفيف من عبء الديون الخارجية، والتجارة الدولية، والموافقة على المعاهدات وتصديقها والمساعدة الإنمائية الرسمية حسب الأغراض، والاستثمار المباشر الأجنبي، إلخ). وبالنسبة لبعض هذه الفئات، وُضعت مؤشرات معرّفة على نحو جيد ويجري تجميعها حاليا (على سبيل المثال، ”صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي“، ”صافي القيمة الحالية للديون مقارنة

المرفق الأول). إن إصلاح آلية لجنة التنسيق الإدارية التي أنشأت المجلس التنسيقي الجديد للرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة وحلت بالفعل اللجان الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، بما فيها اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية، يشكل تحدياً جديداً للأوساط الإحصائية الدولية. وتقوم الشعبة الإحصائية حالياً مع شركائها الإحصائيين بدراسة إمكانية إنشاء آلية تنسيق جديدة، تمكنها من مواصلة العملية الضرورية للتعاون الوثيق في تبادل البيانات وبيانات توصيف البيانات، دون الحاجة بالضرورة إلى تنظيم اجتماعات سنوية.

٣٠ - وثمة مجال ملموس اضطلعت فيه الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بدور الريادة وهو إعداد التقارير السنوية العالمية للجمعية العامة لرصد التقدم المحرز نحو الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وستوفر الشعبة الإحصائية الأساس الإحصائي للتقارير المرحلية هذه، حيث تجمع فيها المصادر والتحليل الإحصائية العالمية من منظومة الأمم المتحدة. وبناء على إطار المؤشرات المؤلف من ٤٨ مؤشراً الواردة في الدليل التفصيلي، الذي كان نتيجة عملية تشاور قادها المكتب التنفيذي للأمين العام، تقوم الشعبة الإحصائية حالياً، مع شركائها، باستعراض البيانات التي يتم جمعها بانتظام من قبل المنظمات الدولية المسؤولة لتحديد مدى ملاءمتها لعملية الرصد هذه. وفي هذا السياق، دعت الشعبة الإحصائية إلى عقد اجتماعين لفريق الخبراء (في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢) لتقييم دورية، المجموعات المتاحة وتناسقها ومدى مصداقيتها. وعمل الاجتماع الأول من اجتماعي الخبراء هذين، والذي شارك فيه خبراء إحصائيون وطيون أيضاً، على تعديل إطار المؤشرات في مجالات البيئة والشراكات العالمية (الهدفان ٧ و ٨).

٣١ - وأدرجت جميع البيانات المتاحة في موقع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة على الشبكة

التي لا تنطبق عليها هذه الحالة (المساعدة الإنمائية الرسمية للمنافع العامة، والإدارة العامة الوطنية والدولية السليمة) يحاول التقرير تقييم طبيعة وحجم الجهود التي لا تزال الحاجة تدعو إليها.

٢٨ - إن الطلب الحالي الشديد على المؤشرات كوسيلة للتنفيذ من قبل صانعي القرارات في مجال السياسات يطرح نوعين من التحديات. ويتمثل التحدي الأول في تحديد قائمة قصيرة من المؤشرات التي يمكن للهيئات السياسية التابعة للأمم المتحدة ووسائل الإعلام أن تستخدمها على نطاق واسع. أما التحدي الثاني فيتمثل في إنشاء القدرة على تقدير هذه المؤشرات على مستوى مرض من الجودة.

سادساً - دور الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق

٢٩ - في الدوريتين الأخيرتين اللتين عقدتهما اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، أطلعت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على نحو مستفيض الزملاء من المنظمات الشريكة على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالمؤشرات الأساسية وأنشطة المتابعة^(١٣). علاوة على ذلك، شجعت الشعبة الإحصائية بنشاط في دورها كأمانة للجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، على استخدام اللجنة الفرعية في مسائل التنسيق. وشمل جدول أعمال الدورة الأخيرة للجنة الفرعية المنعقدة في عام ٢٠٠١ مسائل من قبيل "الاستبيان المشترك المقترح لتمكين المنظمات من جميع البيانات عن الإنفاق من جانب الزائرين في البلدان" (البند ٦) و "الممارسات السليمة فيما يتعلق بالاقتباسات في منشورات المكاتب الإحصائية الدولية" (البند ٧) و "تنسيق مجموعات البيانات التي يمكن أن تنشرها مختلف المنظمات التي تعنى بنفس الموضوع" (البند ١٠) (انظر ACC/2001/2،

وحول عدم التناسق في نشر البيانات (في بعض الأحيان بين الوكالات أو بين المطبوعات الوطنية والدولية). ولا توجد حاليا آلية تنسيق فعالة تنظر في إصدار الاستبيانات أو في طرائق التقدير والتجميع. وبتشجيع من اللجنة الإحصائية، طلبت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء أن تطع الشعبة الإحصائية على أمثلة محددة عن مجموعات البيانات التي تنطوي على ازدواجية. وتعد الشعبة الإحصائية حاليا تقريراً حول هذه المسألة لتقديمه في الدورة التالية للجنة التي ستعقد في عام ٢٠٠٣. إلا أنه توجد حدود لما يمكن أن تنجزه اللجنة، بصفتها هيئة فنية تلتقي مرة واحدة فقط في السنة. وفي الواقع لا تتمتع اللجنة بأي سيطرة على أنشطة جمع البيانات التي تقوم بها الوكالات المتخصصة أو هيئات التنمية الإقليمية مثلاً. وتستطيع اللجنة، وستواصل بحث المشكلة، باستخدام سلطتها الفنية للتأثير على الأطراف المعنية فيما يتعلق بالتعاون في ممارساتها أو جعلها تصب في نفس الاتجاه.

الذي يمكن <http://www.millenniumindicators.un.org>، لجميع الهيئات الإحصائية الوطنية والدولية، والحكومات والعامة الدخول إليه بشكل تام. وفي أثناء تجميع هذه البيانات، تقوم الشعبة الإحصائية بجمع وثائق كاملة. وسيطلب إلى جميع مكاتب المصدر أن تقدم تعليقاتها بالإضافة إلى معلومات عن دورية السلاسل المتعلقة بالجدول الزمني للرصد والإبلاغ، والوثائق المنهجية، ودراسات تقييم البيانات المتاحة وما شابهها. ويطلب إلى الوكالات الشريكة أن تتأكد من أن البيانات تستند إلى مصدر وطني موثوق به وموثق.

٣٢ - ورغم الأمثلة المشجعة على التعاون بين الوكالات، فإن هدف التنسيق الفعال بين الوحدات الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة وما وراءها، لا يزال مستمراً وطويل الأجل. ولا يزال ينتاب الدول الأعضاء القلق لكونها مثقلة بالاستبيانات المتعلقة بالبيانات التي ترسلها المنظمات الدولية

المرفق

توصيات فريق الخبراء المخصص من أصدقاء رئيس اللجنة بشأن المؤشرات

الإحصائيين على حد سواء، وأن تستند كل مجموعة من هاتين المجموعتين إلى الوكالات الدولية والدول الأعضاء و:

- أن تقوم الوكالة الرائدة المناسبة في مجال السياسات العامة بتنسيق تحديد ووضع المؤشرات الجديدة؛
- أن تراعى قدرة البلدان على إنتاج المؤشرات؛
- أن يتحمل المسؤولون المعنيون مسؤولية واضحة لإشراك الوكالات الأخرى وأقسام الأمم المتحدة التي لها اهتمام حقيقي في أول مرحلة ممكنة؛
- أن تشمل أعمال الاتصال منذ البداية المسؤولين عن السياسات العامة والمتخصصين الإحصائيين في الوكالات الدولية ولا سيما الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على حد سواء؛
- ينبغي دعوة عدد من الممثلين (متخصصين إحصائيين ومسؤولين عن السياسات) من الدول الأعضاء للانضمام إلى أي فريق لوضع المؤشرات بوصفهم أعضاء مشاركين مشاركة تامة، بالإضافة إلى إجراء مشاورات (إلكترونية) على نطاق أوسع؛
- أن يكون المتخصصون الإحصائيون الذين تجري استشارتهم في الدول الأعضاء هم الإحصائيون المسؤولون عن المجال ذي الصلة، إلا أنه ينبغي للشعبة أن تكفل مشاركة الوكالات الإحصائية الوطنية في مجالات التنسيق؛
- أن تستخدم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة اللجان الإحصائية الإقليمية والاتصال الإلكتروني المباشر مع

بماثل النص التالي النص الوارد في الفرع سادسا من الوثيقة E/CN.3/2002/26 المعنون "تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية عن تقييم للمؤشرات الإحصائية المنبثقة عن اجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: مذكرة من الأمين العام"، وتضم التوصيات الموحدة الواردة فيه. وإن إرقام الفقرات التي تلي التوصيات تشير إلى الوثيقة E/CN.3/2002/26.

يوصي فريق الخبراء المخصص من أصدقاء رئيس اللجنة بما يلي:

وضع المؤشرات وتعهد إطار المؤشرات

- ١ - ينبغي استكمال إطار المؤشرات استجابة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المستقبل، وعمليات تطوير إطار المؤشرات في الوكالات الدولية وأوجه التقدم الخاصة في المعايير الفنية. (الفقرة ٩٤)
- ٢ - التخطيط المسبق لمؤتمرات القمة أو المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، أو استعراض المؤشرات في أي وكالة دولية على نطاق واسع، ينبغي أن يؤدي إلى إجراء العملية التشاورية الموصى بها. (الفقرة ٩٩)
- ٣ - أن تراعى الحاجة إلى مقاييس لخط الأساس عند اعتماد الأهداف التي تتطلب قياس التغيير من نقطة محددة من الزمن. (الفقرة ٤٣)

- ٤ - أن تضم عملية تحديد المؤشرات الإحصائية لأغراض الرصد المسؤولين عن السياسات العامة والمتخصصين

٩ - أن تنشئ اللجنة الإحصائية عملية تضم إحصائيين رسميين وآخرين، بما في ذلك موظفون من منظمة الصحة العالمية، لاستعراض الإطار الهرمي والأولويات في ميدان الصحة بهدف معالجة الفجوات الفنية في مجموعة المؤشرات؛ وتحديد ما إذا كانت هناك استثمارات في الهيكل الأساسي يمكنها أن تعالج طائفة من فجوات البيانات؛ وإقامة صلات بين القائمة المختصرة للمؤشرات ذات الأولوية والعدد الكبير من المؤشرات الأخرى في هذا الميدان. (الفقرة ٧٩)

١٠ - أن تنشئ اللجنة الإحصائية عملية تضم خبراء في إحصاء التعليم من الوكالات الدولية والدول الأعضاء لدراسة جدوى تكييف طرائق تقييم المهارات المستخدمة في العالم المتقدم النمو لاستخدامها في البلدان النامية. (الفقرة ٨٥)

١١ - أن تنشئ اللجنة آلية (ربما أحد الأفرقة المسماة بأسماء المدن يضم متخصصين إحصائيين وآخرين بما في ذلك مسؤولون عن السياسات العامة) لوضع مؤشرات إحصائية عن حقوق الإنسان والإدارة العامة الرشيدة. (الفقرة ٦٥)

١٢ - تعديل المؤشرات التي اعتمدت في المجموعات الرئيسية لكي تتماشى مع استخدام الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي الإجمالي في الإطار. (الفقرة ٨١)

١٣ - إلغاء مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا. (الفقرة ٩٢)

إنتاج المؤشرات

١٤ - أن تقدم الشعبة تقريراً إلى اللجنة عن مدى توفر المؤشرات في المستويين الأول والثاني (والمستوى الثالث حيثما توفرت المعلومات). وينبغي أن يضم التقرير تقييماً عما قد يلزم للتغلب على النقص. (الفقرة ٦٠)

المكاتب الإحصائية الوطنية لكفالة التشاور مع المتخصصين الإحصائيين الوطنيين خلال عملية وضع المؤشرات؛

- أن يستخدم المتخصصون الإحصائيون الوطنيون، بدورهم، اتصالاتهم المنتظمة مع دوائر المستعملين (وخاصة المسؤولين عن وضع السياسات العامة الوطنية) لتوفير معلومات مرتدة عن التوفيق بين المتطلبات الوطنية والدولية وضرورة أن توفر الشعبة معلومات مرتدة لعملية وضع المؤشرات من خلال هذه الآليات؛

- أن تقوم الوكالة الرائدة في مجال السياسات العامة، في الوقت المناسب، بالتشاور مع الشعبة، بتقديم مقترحات إلى اللجنة التي تقوم بدورها بإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (الفقرة ١٠٠)

٥ - مسؤولية تعهد إطار المؤشرات وتوسيع نطاقه ليأخذ في الاعتبار الاحتياجات الجديدة يجب أن تقع على عاتق اللجنة التي توصي المجلس باعتماد المؤشرات الجديدة وبموضعها في الإطار ذي التسلسل الهرمي. (الفقرة ١٠١)

٦ - أن تقوم اللجنة الإحصائية بإنشاء لجنة دائمة تكون مسؤولة عن مسائل المؤشرات وتعمل باسم اللجنة فيما بين الاجتماعات لكفالة عدم حدوث تأخير غير مبرر. (الفقرة ١٠٢)

٧ - أن تقوم الشعبة، بالتشاور الوثيق مع مسؤولي السياسات العامة في المجال المعني، ونتيجة للعملية التشاورية الموصى بها، بإعداد توصيات للجنة (أو للجنة الدائمة حسب الاقتضاء). (الفقرة ١٠٣)

٨ - أن تجري لدى وضع المؤشرات وتحديد موضعها في الإطار، تطبيق المعايير الواردة في الفقرات ٥٢-٥٥ من E/CN.3/2002/26. (الفقرة ١٠٤)

١٥ - القيام بشكل عام، بقياس المؤشرات كل ٣-٥ سنوات، إلا أن بعض المؤشرات ينبغي قياسها سنوياً، في حين ينبغي استكمال البعض الآخر (خاصة تلك التي تستند إلى تعداد السكان) كل ١٠ سنوات. (الفقرة ٧٥)

١٦ - أن يجري، في حال إمكان دعم مصدر البيانات لتحليل حسب نوع الجنس توفير هذا التحليل بالنسبة لجميع المؤشرات. (الفقرة ٧٣)

١٧ - الإقرار بالحاجة إلى إحصاءات متماسكة في بسوط وقواسم المؤشرات وأن تعمل الوكالات الدولية لتحديد أوجه عدم التساوق وأن تعمل كعنصر حافز في مساعدة البلدان على حلها. (الفقرة ٦٧)

١٨ - أن توفر الدول الأعضاء بيانات لتوصيف البيانات ملائمة لدعم احتياجات المستعملين وخاصة عندما تختلف المعايير الوطنية عن المقاييس الدولية أو عندما يمكن أن تؤثر الافتراضات الأساسية على قيمة المؤشر مادياً. (الفقرة ٧١)

١٩ - أن تجعل بيانات توصيف البيانات أساس مؤشرات الفقر واضحاً، وبالنسبة لخط الفقر الوطني، يجب أن تضم تفسير المنهجية المستخدمة. (الفقرة ٨٢)

٢٠ - أن تسعى الوكالات الدولية إلى تحسين تنسيق جمع البيانات من البلدان. (الفقرة ٣٩)

المسائل الفنية والمسائل المتعلقة بالجودة

٢١ - أن يكون موقع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على الشبكة مصدراً نهائياً للمعلومات الفنية عن المؤشرات. (الفقرة ٤٩)

٢٢ - أن تعزز الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وضع معايير وتوجيهات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالمؤشرات كلما اقتضت الحاجة. (الفقرة ٣٩)

٢٣ - أن تخضع جميع المؤشرات الإحصائية إلى إعادة النظر أو التحسين بشكل دوري، وعندما تؤدي إعادة النظر هذه إلى تغيير يتعين توفير نهج لدعم البلدان في الانتقال إلى المؤشر المحسن مع الحفاظ على الاستمرارية مع الماضي القريب. (الفقرة ٤٥)

٢٤ - إدراج الاستعراضات الدورية لكل من المؤشرات الإحصائية التي توجد في الإطار المقترح في برامج العمل المناسبة المعنية باستعراض وتنقيح الإحصاءات التي تبلغ إلى اللجنة الإحصائية بصورة منتظمة. (الفقرة ١٠٥)

القدرة الإحصائية

٢٥ - أن يعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجهات المانحة الدولية بالحاجة إلى دعم وتطوير القدرات الإحصائية الأساسية في الدول الأعضاء، بما فيها الهيكل الأساس الإحصائي، وأن تقرر جميع أنشطة الجهات المانحة في مجال الإحصاء بالحاجة إلى معالجة المتطلبات الإحصائية الوطنية والدولية على حد سواء. (الفقرة ٣٩)

٢٦ - أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الدولية والجهات المانحة كجزء من هذا الاعتراف، بتعزيز استخدام الإحصاءات لدعم وضع سياسات عامة وطنية بشكل فعال ودعم الإدارة العامة السليمة. (الفقرة ٣٩)

٢٧ - أن تزيد البرامج المدعومة من الجهات المانحة بشكل فعلي القدرة الإحصائية للبلد لا أن تحول اتجاهها. (الفقرة ٣٩)

٢٨ - أن تأخذ الجهات المانحة الدولية والبلدان نفسها بالاعتبار على نحو خاص عند النظر في القدرة الإحصائية أهمية وجود مجموعة أساسية من الإحصاءات الديمغرافية وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي كجزء لا يتجزأ من العديد من المؤشرات الإحصائية. (الفقرة ٦٧)

٢٩ - أن تشمل المبادرة الرامية إلى وضع مؤشر للقادرة الإحصائية الوطنية من خلال مبادرة "باريس ٢١" الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية وأن تعدل لتشمل الدول الأعضاء وأن تقدم المقترحات النهائية إلى اللجنة. (الفقرتان ٢٩ و ٣٩)

٣٠ - أن تبذل كافة الجهود لتنفيذ مقررات اللجنة التي اتخذت في عام ٢٠٠١ فيما يتعلق بقياس تعادل القوة الشرائية. (الفقرة ٨٣)

متنوعات

٣١ - إنهاء ولاية فريق الخبراء من أصدقاء الرئيس. (الفقرة ١٠٦)

الحواشي

الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بمشاركة برنامج الاغذية العالمي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٩) الدليل التفصيلي لتنفيذ اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/56/326).

(١٠) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ المتعلق بالمؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة المستويات (الفقرتين ٨ و ٩).

(١١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢، الملحق رقم ٤ (E/2002/24)، الفقرة ٦٦ (د).

(١٢) التقرير الكامل المعنون "المؤشرات المتعلقة بسبل التنفيذ"، آذار/مارس ٢٠٠٢، متاح لدى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

(١٣) انظر التقرير SA/2000/9 المقدم في الدورة الثالثة للجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية المنعقدة من ٢ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في واشنطن العاصمة والتقرير SA/2001/12 المقدم في الدورة ٣٥ للجنة الفرعية المنعقدة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في فيينا.

(١) في هذا السياق، يمكن الرجوع أيضا إلى التقرير المرحلي للأمين العام (E/2000/60) عن المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على جميع المستويات.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٣/٥٥.

(٣) للحصول على معلومات مفصلة عن بناء القدرات الإحصائية، انظر تقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2002/18) والتقرير السنوي للجنة التوجيهية للمشاركة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) (E/CN.3/2002/19).

(٤) للمزيد من المعلومات الأساسية عن التعاون التقني في مجال الإحصاء انظر "بعض المبادئ التوجيهية الهادفة إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلق بالإحصاءات"، (E/CN.3/1999/19؛ المرفق)، التي ناقشتها وأيدتها اللجنة الإحصائية في عام ١٩٩٩.

(٥) للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى <http://www.paris21.org>.

(٦) تسلم هذه المبادئ بأن شعوب وحكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تقدم أهم اسهام في التنمية. وهي تشدد على الحاجة إلى الملكية والقيادة على الصعيد القطري، والالتزام الدولي والمحلي المشترك الطويل الأجل والتعاون التقني المنسق على نحو أفضل.

(٧) قائمة البلدان الـ ٣٦: إفريقيا: إثيوبيا وبوروندي وتشاد وجنوب افريقيا ورواندا وسان تومي وبرينسي و سوازيلند وغامبيا وغانا وليسوتو وموريشيوس وناميبيا؛ آسيا والمحيط الهادئ: بنغلاديش وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والصين وفيت نام ونيبال والهند؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بربادوس وبنما وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وشيلي وغواتيمالا وغيانا وكوستاريكا وكولومبيا وهايتي وهندوراس؛ الدول العربية: الجزائر؛ أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أرمينيا، وقيرغيزستان، وكازاخستان ولااتفيا.

(٨) الوثائق DP/2001/CRP.4، و DP/FPA/CRP.1، و E/ICEF/2001/CRP.3، و WFP/EB.1/2001/INF المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، المعنونة "التقدم المحرز في استخدام الأطر المؤشرات التقييم القطري المشترك والتي قدمت إلى